" من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية" للجزائر الجديدة: أية حصيلة؟

"For a Dynamic and Pro-active Foreign Policy" for the New Algeria: which assessment?

عباسي عادل

جامعة باجي مختار– عنابة ، adel.abbaci@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/27 تاريخ القبول: 2023/03/18 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص: يسلط المقال الضوء على السياسة الخارجية الجزائرية التي أعلن عنها الرئيس عبد المجيد تبون في فيفري 2020 تحت عنوان:"**من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية**"، حيث نصبو من خلاله نحو الكشف عن حصيلة هذه السياسة التي يجري تنفيذها منذ ما يفوق ثلاث سنوات وذلك عن طريق قياس متغيري النشاط والاستباق فيها.

وفي إطار الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول مدى التزام السياسية الخارجية الجزائرية الحالية بأن تكون نشطة واستباقية، خلصنا إلى أن الخطاب الرسمي على المستوى النظري يستوعب فكرتي الديناميكية والاستباق. وكذلك على المستوى العملي، حيث أن مشروع السياسة الخارجية النشطة والاستباقية للجزائر الجديدة قد حقق نسبة معتبرة من الأهداف المرجوة وفعالية في الأداء بما يساهم في إعادة توازنها.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، النشطة، الاستباقية، الجزائر الجديدة، الحصيلة

Abstract:

This article sheds light on the topic of Algerian foreign policy declared by the president Abdelmadjid Tebboune on February 2020, under the title: « **For a Dynamic and Proactive Foreign Policy**". Through this article, we aspire to give an assessment of this policy that has been implemented for more than three years, by measuring its two variables of dynamism and pro-activity.

In the context of answering the question about the extent to which Algeria's foreign policy is committed to being dynamic and proactive, we concluded that the official foreign policy discourse theoretically involves the ideas of dynamism and pro-activity. For the practical level, the project of Algeria's dynamic and proactive policy has achieved a significant percentage of the desired goals and the effectiveness of performance, which contributes to rebalancing it.

Keywords: Foreign policy; Dynamic; Proactive; New Algeria; Assessment

المؤلف المرسل: عباسي عادل، **الإيميل**: adel.abbaci@univ-annaba.dz

مقدمة:

تمر الدول بفترات متباينة في سياستها الخارجية بحيث تشهد وتيرة عمل بطيئة أو تراجعا دبلوماسيا أحيانا، ونشاطا أو ديناميكية أحيانا أخرى. هذه المعاينة المبدئية تنسحب على مسار السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث عرفت حالات مد وجزر في نشاطها وأدائها الدبلوماسي.

يتجلى هذا التغير في السياسة الخارجية الجزائرية التي يجري تنفيذها حاليا ومنذ انتخاب الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تبون، الذي وضع من خلال برنامجه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي ينبغي أن تكون بلغة الخطاب الرسمي **نشطة** و**استباقية**.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن السياسة الخارجية الحالية ضمن ما أصبح يسمى بـ " **الجزائر الجديدة** "(*)، قد أصبحت لافتة للانتباه ومستقطبة لاهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء وخاصة على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، نصبو من خلال هذه الدراسة نحو الكشف عن واقع متغيري **النشاط** و**الاستباق** المرفوعين شعارا رسميا لهذه السياسة الخارجية، حيث سيأخذ البحث فيهما منحى تقييميا موضوعيا، وذلك من خلال الكشف عن حصيلة نشاط السياسة الخارجية الحالية المنتهجة طيلة ما يفوق ثلاث سنوات من تنفيذها.

تأسيسا على ما سبق، تدور إشكالية هذه الدراسة حول السياسة الخارجية الجزائرية الحالية، حيث سيتم البحث في حصيلتها لحد الآن وذلك من خلال الإجابة عن السؤال المركزي التالي: ما مدى التزام السياسية الخارجية الجزائرية الحالية بأن تكون نشطة واستباقية في التعامل مع مختلف قضاياها؟ بعبارة أخرى، هل نجح صناع القرار حقيقة في تنشيط السياسة الخارجية والخروج من دائرة رد الفعل إلى المبادرة بالفعل؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بخطاب رسمي ترويجي ودعائي بدون نشاط واستباق دبلوماسي فعلي؟

للإجابة على هذه الإشكالية، نطرح فرضيتين أساسيتين، وذلك على النحو التالي:

- تعرف السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2020 اتساعا كميا ملحوظا في مواضيع أجندتها وطابعا نوعيا ومبادرا في القرارات المتخذة.
- حصيلة النشاط والاستباق في السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية المنتهجة.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية وذلك على النحو التالي:

- السياسة الخارجية النشطة والاستباقية: إطار مفهومي

- النشاط والاستباق في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة على مستوى الخطاب والوثائق الرسمية
- النشاط والاستباق في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة على مستوى الممارسة والانجاز

أولا: السياسة الخارجية النشطة والاستباقية: إطار مفهومي

لقياس حصيلة السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة، يقتضي منا الحال أن نضبط دلالة مفهومي السياسة الخارجية النشطة والاستباقية باعتبار أنهما متغيران أساسيان في قياس حصيلة هذه السياسة.

1. السياسة الخارجية النشطة:

يمكن أن تكتسي السياسة الخارجية للدولة طابع النشاط (**Dynamism**) أي أنها تكون ديناميكية، وهذا خلافا عن فترة سابقة تكون قد اكتست فيها بالطابع السلبي الذي يتجسد في العزلة والتراجع والانكماش...الخ.

يعرف مفهوم السياسة الخارجية النشطة من زوايا مختلفة، حيث تنظر الباحثتان التركيتان **أيدين كاكير** و**أريكان أكداج** (**Aydın Çakır & Arıkan Akdağ**) إلى السياسة الخارجية النشطة من زاوية عدد الاتفاقيات المبرمة، حيث تعتبران تزايد عدد الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع بقية الدول مؤشرا على السياسة الخارجية النشطة، سواء كانت تلك الاتفاقيات ثنائية أو متعدد الأطراف، ويكون ذلك في مجالات سياسية حيوية (اقتصاد، ثقافة، نقل، قانون، عمل، صحة، الأمن، الحقوق المدنية)، أين تسعى الدولة إلى البحث عن شركاء مناسبين لها في تلك المجالات الحيوية[1].

يتضح من خلال هذا التصور أن مدى نشاط السياسة الخارجية قابل للقياس الكمي، ويتم ذلك من خلال حساب عدد الاتفاقيات التي تبرمها الدولة في فترة زمنية معينة، فكلما كان هناك انخراط كبير للدولة وجهازها الدبلوماسي في هذا المنحى كانت سياستها نشطة.

يضيف في هذا الصدد الباحث السويدي نيلس أندريان (**Nils Andrén**) في تعريف للسياسة الخارجية النشطة قائلا:

" ... مذهب النشاط له علاقة مباشرة مع الطموحات في التأثير على المحيط الإقليمي..... من زاوية السياسة الأمنية، هذا الهدف يتضمن السعي لتحسين الظروف المسبقة للأمن القومي بمنظور طويل المدى[2]".

يتضح أن هذا الباحث يركز على جانب أخر في الحكم على مدى نشاط السياسة الخارجية وذلك من زاوية التوجه الواضح من طرف الدولة نحو التأثير وبسط النفوذ في فضائها الجيو سياسي، كأن تسعى مثلا إلى أن تحقق الزعامة الإقليمية والتحكم في تسيير قضايا وملفات إقليمية معينة. لا تنحصر مؤشرات السياسة الخارجية النشطة في السعي نحو التأثير الإقليمي فقط، بل يضيف الباحث ذاته مؤشرا آخرا يتعلق بالعمل بواسطة تلك السياسة الخارجية على تحقيق الأمن الوطني من خلال خلق واقع أمني إيجابي على المدى البعيد.

في قياسه لنشاط السياسة الخارجية، قدم شارلز هرمان (**Charles F. Herman**) إطارا نظريا يساعدنا في فهم السياسة الخارجية النشطة التي تندرج ضمن إطار التغيير في السياسة الخارجية بخطوات جزئية وكلية، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 1: النشاط في السياسة الخارجية من منظور التغيير[3]

طبيعة التغيير	المؤشرات
تغييرات التعديل (**Adjustment Changes**)	التغييرات الكمية على مستوى الجهود المبذولة زيادة أو نقصانا
تغييرات البرنامج (**Program Changes**)	التغيير النوعي في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف ومعالجة المشاكل
تغييرات المشكل/الهدف (**Problem/Goal Changes**)	التغييرات في المشكل أو الهدف الأولي الذي تتعامل معه السياسة الخارجية، حيث يتم استبداله أو التخلي عنه
تغييرات في التوجهات الدولية (**International Orientations Changes**)	يصل شكل التغيير إلى إعادة توجيه كلي للسياسة الخارجية نحو القضايا الدولية في الحالة القصوى، وإلى شكل تغيير في التعامل مع قضية أو مجموعة خاصة من الفواعل الدولية في الحالة الدنيا

المصدر: من إعداد المؤلف بالاستناد على:

Charles F. Herman, 1990, p.05.

يتضح من خلال هذا الجدول وكذا مجموع التصورات السابقة أن السياسة الخارجية النشطة هي تعبير عن حالة إرادة التغيير في السياسة الخارجية للدولة، بحيث يكون ذلك من ناحية وتيرة النشاط الدبلوماسي وكذا نوعية القرارات المتخذة وأساليب تنفيذها. جدير بالذكر في هذا المقام، أن السياسة الخارجية النشطة تقاس كذلك من خلال اتخاذ الرسميين لقرارات غير معهودة في دبلوماسية الدولة مثل قرارات التهديد وقطع العلاقات والانضمام إلى التكتلات....الخ.

نستخلص من خلال ما سبق جملة من المؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مستوى نشاط السياسة الخارجية وكذا الحكم عليه، وهي المؤشرات التي سنعتمدها في قياس حصيلة السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2020، أي طيلة ما يفوق ثلاث سنوات. تتعلق تلك المؤشرات بما يلي:

- **خطاب السياسة الخارجية**
- **عـدد الاتـفـاقـيـات**
- **نوعية القرارات المتخذة**
- **إستراتيجية تحقيق أهداف السياسة الخارجية.**

علاوة على سبق، إنه من المهم أن نشير إلى أن النشاط في السياسات الخارجية للدولة عبارة عن متغير تابع بتعبير منهجي، أي أنه محصلة لجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي اقترنت في لحظة معنية من تاريخ الدولة، بما يدفع نحو اعتماد سياسة خارجية ذات وتيرة نشاط عال وانخراط ملحوظ في العديد من القضايا الدولية والأقاليم الجيوسياسية.

2. السياسية الخارجية الاستباقية:

لا شك أن السياسة الخارجية هي التعبير الرسمي والمتابعة الملموسة لتحقيق المصالح القومية للدولة، حيث يمكن أن تكون سياسة رد فعل (**Reactive**) على التأثيرات المتأتية من الخارج، كما يمكن أن تكون استباقية (**Proactive**) أين تأخذ الدولة زمام المبادرة وتخلق هي نفسها الحدث في علاقتها بالخارج[4].

يشير الاستباق عموما إلى فعل أو سلوك ديناميكي يتم على أساس توقعي، وتكون السياسة الخارجية استباقية عندما تتحرك الدولة بمنطق المبادرة بحيث تكون هي الفاعل في بيئتها وعلى درجة كبيرة من

الاستقلالية في التخطيط واتخاذ القرارات. يتجسد الاستباق في التحرك المبكر لإيجاد حلول مسبقة للمشاكل، كما تتجلى معاني الاستباق في الأفعال الوقائية (**Preventive Actions**) في مجال مجابهة التهديدات الأمنية والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة مستقبلا.

لقد ارتبط مفهوم الاستباق من دون شك بميدان الحرب حيث يعبر عن المبادأة بشن هجوم مفاجئ وكذا توجيه ضربات عسكرية للعدو. في هذا المقام، كان للتحرك الاستباقي العسكري تطبيقات من جانب القوى الكبرى بالخصوص في المجال العسكري، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق في 2003، حيث كان ذلك أنموذجا للاستباق عن طريق شن حرب وقائية واستباقية على دولة تعتبرها الولايات المتحدة مصدر تهديد لأمنها[5].

ينظر إلى السياسة الخارجية الاستباقية على هذا الأساس أنها سياسة نشطة من منطلق أنها عبارة عن إستراتيجية وقائية في تعامل الدولة مع الخارج، حيث يفترض أنها تتضمن عناصر موجهة نحو المستقبل بهدف مواجهة واقع أمني أو تنموي مستقبلي غير مرغوب[6].

في هذا المقام، ينبغي التدقيق والتمييز بين السياسة الخارجية الاستباقية والضربة الاستباقية، فإذا كانت هذه الأخيرة مرتبطة بالحرب وباستعمال أدوات القوة العسكرية لمواجهة مخاطر وتهديدات معينة بصورة مبكرة، فإن الأولى أوسع نطاقا حيث تتجسد في أوجه عديدة من الفعل الدبلوماسي للدولة، حيث تتحرك استباقيا في المجال الاقتصادي لتحقيق مكاسب اقتصادية معنية، كما يمكن أن تتحرك كذلك في المجال الثقافي وغيره من المجالات.

إن الاشتغال بمنطق الاستباق في السياسية الخارجية يعكس نوعا من اليقظة الإستراتيجية لدى صانع القرار وتفكير عميق لديه، كما أنه يتطلب نضجا في التفكير وقدرا كبيرا من التشبع بمبدأ العقلانية المبنية على استحضار كافة المعطيات التي يرتكز عليها القرار أو السلوك الاستباقي.

يتضح من خلال ما تقدم أن الاستباق عبارة عن إستراتيجية في توجيه السياسة الخارجية للدولة وفق منطق معين، كما أن مفهوم الاستباق في السياسة الخارجية يعكس عنصر المبادرة بطرح أفكار جديدة كحلول لمشاكل إقليمية أو عالمية في مجال حماية البيئة مثلا أو مكافحة الإرهاب، وحتى اتخاذ قرار الحرب على جهة تراها الدولة عدوا قادرا على تهديدها.

يتضح كذلك بصورة جلية وجود ترابط وثيق بين مفهومي السياسة الخارجية النشطة و السياسة الخارجية الاستباقية، ذلك أن السياسة الخارجية النشطة تشتغل عمليا وفي الغالب بمنطق الاستباق لتحقيق المصالح القومية للدولة. كما أن تنشيط السياسة الخارجية للدولة يكون ذا دافع استراتيجي ووقائي، حيث تهدف الدولة إلى السعي إلى تحقيق أهداف مستقبلية تصب في العمل على خلق واقع مثالي وتجنب الوقوع في وضعية الحصار أو عدم القدرة على الفعل.

ثانيا: النشاط والاستباق في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة على مستوى الخطاب والوثائق الرسمية

على المستوى النظري، لاحت إرهاصات إرادة التغيير في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة من خلال **التعديل الدستوري لسنة 2020**، حيث يتضمن الدستور الحالي بعض الأفكار الجديدة التي تأتي في سياق تنشيط السياسة الخارجية وتحركها الاستباقي.

في هذا المقام، تتضمن ديباجة الدستور الجزائري تعبيرا عن إرادة تنشيط السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تتضمن إحدى فقرات الديباجة ما يلي: " .... توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها ... عبر عمليات الشراكة ... والمنسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية الوطنية....[7]".

كما تتبادر إلى الأذهان المادة رقم 91 من الدستور الحالي التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية، حيث تنص على أن رئيس الجمهورية يضطلع بسلطات وصلاحيات في مجال السياسة الخارجية، وفي هذا المنحى تشير ذات المادة إلى: "... يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن...[8]".

تعكس مثل هذه الأفكار تقييما سلبيا للسياسة الخارجية السابقة وسعيا لمراجعة طريقة الفعل الدبلوماسي سواء من ناحية وتيرة النشاط من خلال تعزيز الحضور والنفوذ الجزائري كما هو مبين صراحة في ديباجة الدستور، أو التوجه نحو إمكانية اشتغال وحدات الجيش الجزائري خارج الحدود ووفقا لضوابط محدد بموجب الدستور الحالي.

عطفا على ما سبق، برزت كذلك معالم السعي نحو تحقيق سياسة خارجية نشطة واستباقية للجزائر الجديدة من خلال **مخطط عمل الحكومة** لسنة 2021، أين تمت الإشارة في الفصل الرابع من المخطط وبشكل صريح إلى السعي نحو تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية. وهي لغة تعكس تقييما سلبيا

لصانع القرار الحالي بخصوص الأداء الدبلوماسي الجزائري في العقد السابق، أين عرفت الجزائر قدرا من التراجع والتهميش، الأمر الذي يفرض تحيينا للأهداف وطريقة عمل الجهاز الدبلوماسي الجزائري.

يتضمن مخطط عمل الحكومة جملة من النقاط التي ترتكز عليها السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي للجزائر الجديدة، وذلك وفق الموجهات التالية[9]:

- الدفاع عن مصالح الأمة
- المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين
- توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا
- ترقية السلم في العالم والشراكة
- الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024
- عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية
- إستراتيجية مجددة تجاه الجالية الوطنية بالخارج

تعكس القراء الأولية لهذه العناصر طموحا كبيرا لدى صانع القرار واتساعا ملحوظا في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية الحالية، كما تتجلى معاني **الاستباق** من خلال العنصر الأول الذي يدور حول الدفاع عن مصالح الأمة، حيث تسعى الجزائر من خلاله إلى التحرك الوقائي عن طريق مواجهة كافة التهديدات التي تمس أمنها، ودورها كفاعل إقليمي ودولي في ظل وضع دولي غير متوقع، وواقع إقليمي موسوم بالمخاطر.

علاوة على ذلك، يتضح بعد الاستباق من خلال العنصر الرابع المتعلق بترقية السلم في العالم والشراكة، حيث يشير صانع القرار صراحة إلى ضرورة التوجه نحو النشاط الاستباقي المتعدد الأشكال في مجال تسوية النزاعات والتوترات الدولية، بما يعزز مكانتها كفاعل دولي نشيط.

إن التفصيل أكثر في بقية العناصر المذكورة أعلاه والمتضمنة في مخطط عمل الحكومة يكشف كذلك عن إرادة صانع القرار في **تنشيط** السياسة الخارجية، حيث يتضح ذلك من خلال السعي نحو مضاعفة الجهود للمساعدة على استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، كما تتجلى معاني تنشيط السياسة الخارجية الجزائرية في إعادة تفعيل النشاط الدبلوماسي تجاه دول الوطن العربي وكذا الدول الإفريقية، فضلا عن مضاعفة الجهود في مجال الدبلوماسية الاقتصادية في سبيل خدمة للاقتصاد الوطني.

إلى جانب ما سبق، تجلت فكرة الاستباق في **خطب وتصريحات** رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في العديد من المناسبات. ففي كلمة له – على سبيل المثال- ألقاها في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بتاريخ 08 نوفمبر 2021 بقصر الأمم، أشار الرئيس الجزائري بشكل صريح على ضرورة التحرك استباقيا في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة، حيث قال: " أما على الصعيد العالمي، فيبقى من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية، من أجل ترسيخ دور الجزائر كفاعل مؤثر، يساهم بجدية في مواجهة التحديات الدولية..."[10].

لقد اتضح التوجه نحو تنشيط السياسة الخارجية كذلك من خلال خطاب تنصيب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد في 2019/12/19، أين تضمن العديد من الكلمات والعبارات المعبرة عن هذا التوجه، ومن ذلك قوله: " وسوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد، في سبيل تحقيق استقرار ليبيا الشقيقة .... لن تدخر الجزائر أي جهد في سبيل إصلاح الجامعة العربية... سوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد للإسهام في استقرار منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها، وتفعيل علاقات التعاون أكثر وأكثر ... وسوف تبذل الدبلوماسية الجزائرية، مزيدا من الجهد، من أجل تطبيق ميثاق السلم والمصالحة في جمهورية مالي الشقيقة[11]". تتضمن هذه الاقتباسات كلمات تصب كلها في معنى السعي نحو إعطاء ديناميكية للدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية مثل (سوف تبذل، مزيدا من الجهد، تفعيل، أكثر فأكثر).

وفي سياق سعيه لإضفاء دينامكية أكثر في الأداء الدبلوماسي الجزائري، دعا الرئيس تبون في العديد من المناسبات إلى الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية مشيرا في كلمته أمام رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى:"... فإن دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية، وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد الفرص المتاحة، للمنتجات الوطنية الجزائرية**[12]**". في الحقيقة، تعبر هذه الأفكار عن قناعة مفادها أنه لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية نشيطة للجزائر بدون تحديد في نقاط التركيز والاهتمام، فلا يمكن القول بسياسة خارجية أو دبلوماسية ناجعة بدون إعطاء أولوية للدبلوماسية الاقتصادية التي تحظى باهتمام بالغ في منظومة السياسة الخارجية للدول المتقدمة.

تتجلى من خلال ما تقدم ملامح الخطاب الرسمي وكذا مجموع السرديات التي تحكم السياسة الخارجية للجزائر الجديدة، وهي تستوعب فكرتي الديناميكية والاستباق على المستوى النظري. كما نشير إلى أن بلاغة ولغة الخطاب الرسمي تعكس ارتفاع سقف الطموحات الدبلوماسية للجزائر الجديدة، سواء من ناحية حجم الجهود التي من المفترض بذلها أو من ناحية مقاربة الأداء الدبلوماسي وتنفيذ السياسة الخارجية، وهو ما سيتم إخضاعه للقياس والتقييم الموضوعي بهدف الكشف عن مدى تطابق الخطاب أو المأمول مع الفعل السياسي الخارجي والمنجز الدبلوماسي المحقق على أرض الواقع طيلة ما يفوق ثلاث سنوات من عمر الجزائر الجديدة.

ثالثا: النشاط والاستباق في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة على مستوى الممارسة والانجاز

نستعرض في هذا المحور حصيلة النشاط والاستباق في السياسة الخارجية الجزائرية على صعيد الممارسة أي من زاوية ما تحقق وما لم يتحقق منجزات في هذا الإطار. ونعتقد في هذا السياق أنه بالإمكان تقييم ذلك بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تنفيذ تلك السياسة على أرض الواقع.

وبالاستناد إلى جملة المؤشرات التي حددناها آنفا ضمن الإطار المفهومي للدراسة لقياس حصيلة السياسة الخارجية الجزائرية، سوف نبدأ بالمؤشر المتعلق **بعدد الاتفاقيات المبرمة** مع الدول وذلك للحكم على مدى ديناميكية تلك السياسة. وفي إطار التقييم الموضوعي والبرهنة على ذلك، سنستعرض بعض الإحصائيات – على سبيل المثال لا الحصر- من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: بعض الاتفاقيات الموقعة منذ 2020

الطرف الثاني في الاتفاقيات	عدد الاتفاقيات	التاريخ
تونس	27 اتفاقية (في إطار زيارة الرئيس الجزائري إلى تونس)	2021/12/15
قطر	04 اتفاقيات (في إطار زيارة الرئيس الجزائري إلى قطر)	2022/02/20
تركيا	15 اتفاقية (في إطار زيارة الرئيس الجزائري لتركيا)	2022/05/16

مـــصر	12 اتفاقية (في إطار اجتماع الثامن للجنة الحكومية المشتركة)	2022/06/29
موريتانيا	05 اتفاقيات (في إطار زيارة الرئيس الموريتاني إلى الجزائر) 26 اتفاقية (في إطار أشغال الدورة 19 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية الموريتانية للتعاون)	2021/12/28 2022/09/14
فرنسـا	05 اتفاقيات (في إطار إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة) 11 اتفاقية (في إطار أشغال الدورة 23 للجنة الوزارية المشتركة)	2022/08/27 2022/10/10
الصـين	اتفاقية تعاون استراتيجي إلى غاية 2026 (في الخطة الخماسية للتعاون الاستراتيجي الشامل) الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة 2022 ـ 2024	2022/11/08 2022/12/05 2022/12/05
الأردن	07 اتفاقيات (في إطار زيارة الملك عبد الله الثاني للجزائر)	2022/12/04
النـيجر	03 اتفاقيات (في إطار التعاون القضائي بين وزارتي العدل)	2023/01/25
إيطـاليا	05 اتفاقيات (في إطار زيارة رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني للجزائر)	2023/01/23
كـوبا	08 اتفاقيات (في إطار أشغال الدورة 23 للجنة الحكومية الكوبي المختلطة للتعاون الجزائري)	2023/02/14

المصدر: من إعداد المؤلف، بالاستناد إلى:

الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية ووزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وبعض الصحف الوطنية

يظهر من خلال هذه الأرقام أن السياسة الخارجية الجزائرية تشهد من ناحية الكم ارتفاعا في وتيرة النشاط والديناميكية الملحوظة، ذلك أن الجدول أعلاه يشير إلى ما يفوق 130 اتفاقية أبرمتها الجزائر مع 11 دولة فقط وفي فترة قصيرة. وبالعودة إلى الجدول الأسبق المتعلق بالنشاط في السياسة الخارجية من منظور التغيير، يمكن القول أن السياسة الخارجية للجزائر الجديدة تعرف **تغييرات تعديل** في خط السياسة الخارجية من منظور شارلز هرمان، ذلك أن الأمر يتعلق بزيادة كمية في الفعل الدبلوماسي الجزائري من خلال توقيع أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات، وهو مؤشر لا يمكن إغفاله في قياس حصيلتها.

وفي سياق التأكيد على الديناميكية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2020، نلاحظ أن هناك تركيزا دبلوماسيا وسعيا لتعزيز للروابط مع القارة الإفريقية ويتجسد ذلك على سبيل المثال من خلال:

- ✓ – دعم الجزائر للعمل الإفريقي المتعدد الأطراف بحيث صادقت على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (**ZLECAF**) من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2021/04/05.

- ✓ – مضاعفة الجهود لضمان أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، حيث تجلى ذلك من خلال تقديم هبات من المنتجات المختلفة إلى دولة النيجر في أكتوبر 2021، ثم تقديم مساعدات إنسانية وتبرعات بوسائل طبية لها في سنة 2022. كذلك الحال بالنسبة إلى دولة مالي، حيث قدمت لها الجزائر مساعدات تقدر بـ 80 طن من مختلف المواد في سنة 2021، ثم التبرع لها في جانفي 2022 بمواد غذائية وجرعات من لقاح مضاد لفيروس كورونا[13]. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى النشاط السياسي والأمني والاقتصادي الذي تقوم به الجزائر في هذه المنطقة وذلك من خلال مكافحة الإرهاب والمساهمة في إعادة إحياء مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي تهدف من خلاله نيجيريا تصدير الغاز إلى أوربا عبر الجزائر.

بالرجوع إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، لا يتوقف قياس نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على عدد الاتفاقيات الموقعة فقط، بل يتعداه إلى الجوانب النوعية (**Qualitative**) حيث سيتم البحث في المؤشر الخاص **بنوعية القرارات المتخذة** في إطار قياس حصيلة السياسة الخارجية الجزائرية.

في هذا الإطار، يمكن القول أن صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية قد مزج بين الكم والنوع، حيث اتخذ قرارات صارمة ومواقف غير معتادة إلى حد كبير، حيث يتجلى ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ – **قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية:** يعتبر قطع العلاقات مع دولة أخرى قرارا نوعيا يتخذه صناع القرار في السياسة الخارجية، حيث يتطلب اتخاذه جرأة كبيرة وحسابات عقلانية دقيقة يكون صانع القرار قد أجراها قبل اتخاذ قراره، وهو الأمر الذي حصل في 24 أوت 2021، أين قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدولة في إطار تحرك **استباقي** ووقائي مبني على حسابات أمنية وجيوستراتيجية.

- ✓ – **قرار تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع اسبانيا:** بالرغم عمق العلاقات الجزائرية مع اسبانيا ومضي عشرين سنة على إبرام هذه المعاهدة في سنة 2002، إلا أن السلطات الجزائرية قررت تعليق العمل بهذه المعاهدة في 08 جوان 2022. ويعود اتخاذ الجزائر لهذا القرار إلى الموقف الاسباني الأخير المنحاز إلى المغرب في قضية الصحراء الغربية[14]، الأمر الذي ترفضه الجزائر قطعا ذلك أن الصحراء الغربية قضية أساسية في أجندة السياسية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وهي غير قابلة للتنازل والمساومة بالنسبة للجزائر.

- ✓ – **لغة التهديد والتحذير والندية في خطاب السياسة الخارجية:** ظهر خطاب التهديد والتحذير في عدة مناسبات أين اتخذ صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية عدة قرارات من منطلق قوة وعلى أساس الندية. ظهر هذا الخطاب – على سبيل المثال لا الحصر– من خلال تصريح الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون في سياق حديثه عن توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، أين اشترط عودة العلاقات مع فرنسا إلى وضعها الطبيعي على أساس الند للند، وأن الجزائر أكبر من أن تكون تحت حماية أو جناح فرنسا[15]. كما تجلت لغة هذا الخطاب عندما هددت الجزائر في أبريل 2022 بفسخ عقد تصدير الغاز إلى اسبانيا في حال تصدير أي شحنة منه إلى المغرب خاصة.

وفي إطار متابعتنا لقياس حصيلة النشاط والاستباق في السياسة الخارجية الجزائرية، سنقف عند المؤشر المتعلق بإستراتيجية تحقيق أهداف السياسة الخارجية. في هذا الإطار، يمكن تسجيل ما يلي:

- ✓ – **ازدواجية العمل الدبلوماسي:** حيث يظهر أن صانع القرار يحرص على المزاوجة بين الفعل الدبلوماسي الوطني والفعل الدبلوماسي في إطار متعدد الأطراف الذي يمنح بدون شك قيمة دبلوماسية مضافة للدولة.

1- **مستوى جامعة الدول العربية:** تجلت هذه المعاينة من خلال تنظيم الجزائر للقمة العربية 31، فبالرغم من الظرف غير العادي والعوائق التي اعترضت تنظيمها إلا أن القمة قد عقدت في الفاتح والثاني من نوفمبر 2022 أين رفعت الدبلوماسية الجزائرية التحدي بإحيائها لأفكار كانت قد تراجعت بصورة كبيرة، من قبيل دعم القضية الفلسطينية وضرورة توحيد الصف العربي ولم الشمل لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه الدول العربية وكذا التحولات الكبيرة التي تعرفها العلاقات الدولية الراهنة.

2- **مستوى الاتحاد الإفريقي:** حيث تولي الجزائر أهمية بالغة للتحرك إفريقيا على مستوى الاتحاد الإفريقي، وقد اتضح ذلك من خلال دورها الكبير في استصدار قرار تعليق منح الكيان الإسرائيلي صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي. كما تأكدت مركزية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال إعلان السيد الرئيس عبد المجيد تبون بمناسبة قمة الاتحاد الإفريقي في 2020/02/09 عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية[16]، ليكون لها دور كبير في تنفيذ سياسة الجزائر في التضامن ومساعدة الدول الإفريقية.

- ✓ – **طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس (BRICS):** تجدر الإشارة إلى أن دول مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) تبلغ مساحتها 40% من مساحة العالم، و40% من سكان العالم وربع إجمالي الناتج المحلي العالمي[17]. إن تقدم الجزائر بطلب الانضمام إلى هذه المجموعة التي تضم يعبر عن وجود فكر استباقي لدى صانع القرار وإدراك لتحولات توزيع القوة في النظام الدولي. على هذا الأساس تقدمت الجزائر بطلب رسمي في 2022 للانضمام إلى هذا التكتل متعدد القارات، حيث يبدو أن قبوله وارد بالنظر إلى الترحيب الذي لاقاه من روسيا والصين بالخصوص.

- ✓ – **تنويع الشركاء:** حيث أن المتابع لنشاط السياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ حرص صانع القرار على تحقيق التنوع في الشركاء كما هو ظاهر في الجدول أعلاه، على هذا الأساس نلاحظ توقيع الجزائر اتفاقيات مع دول من دوائر أولوية مختلفة (عربية، افريقية، أوربية، أسيوية، أمريكية). في هذا السياق، يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تريد زيادة هامش المناورة في علاقتها الدولية استباقا وتجنبا لأي وضعية تضييق محتمل يمكن أن تتعرض له مستقبلا، بحيث يكون لها عدة بدائل تجنبها المساومات والتنازلات.

- ✓ – **تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية:** في إطار تنشيطه للسياسة الخارجية، أبان صانع القرار عن حرصه على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تجلى ذلك من خلال اتخاذ العديد من القرارات في هذا الاتجاه من قبيل استحداث شبكة الدبلوماسية الاقتصادية وكذا بوابة لها عبر الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية أين يتم التعريف بالمنتوج الجزائري. بالإضافة إلى خلق شبكة تفاعلية ومكاتب إعلامية لاستقبال المصدرين والمتعاملين الاقتصادية على مستوى الممثليات الدبلوماسية[18].

من خلال استعراض النقاط السابقة، يمكن القول أن السعي نحو جعل السياسة الخارجية نشطة واستباقية يتوقف إلى حد الآن عند المستوى الثاني من التغيير حسب **شارلز هرمان**، ذلك أن الأمر يتعلق **بتغييرات تعديل** خاصة من ناحية مضاعفة الجهود الدبلوماسية المبذولة ونوع ما **تغييرات في البرنامج** من زاوية نوعية أساليب ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية. أما بخصوص المستوى الثالث (**تغييرات المشكل/الهدف**) والرابع (**تغييرات في التوجهات الدولية**)، فإن فترة ثلاث سنوات غير كافية في مسيرة السياسة الخارجية للدولة، ثم أن السياسة الخارجية الجزائرية تحكمها جملة من المبادئ الثابتة التي تحول دون القيام بمراجعة أو تغيير كلي في مسار السياسة الخارجية.

خاتمة:

وضعت الجزائر منذ بداية 2020 مشروع سياسة خارجية نشطة واستباقية في إطار السعي إلى تقوية نفوذها الإقليمي وحضورها الدولي في العديد من الملفات. وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تنفيذها، بدأت حصيلة السياسة الخارجية للجزائر الجديدة تتضح وذلك من خلال القياس الموضوعي والواقعي لوتيرة نشاطها وتحركها الاستباقي في التعامل مع العديد القضايا والملفات الدولية.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أن السعي نحو سياسة خارجية نشطة و استباقية كما هو محدد نظريا من خلال الخطاب الرسمي قد تجسد بنسبة معتبرة وحقق قدرا من الفعالية في الأداء والأهداف المرجوة، بما يصب في إعادة التوازن الذي اختل بصورة ملحوظة في العقد السابق، بحيث يتجلى ذلك من خلال كثافة الجهود الدبلوماسية المبذولة وكذا نوعية السلوك السياسي الخارجي. فبالرغم من مضي مدة قصيرة نسبيا على انطلاق مسار تنفيذ هذه السياسة، إلا أن المعاينة الموضوعية لحصيلة هذه السياسة تكشف عن تغيير ملحوظ وارتفاع في منحنى فعالية السياسة الخارجية وعن تقييم إيجابي لها.

وفي إطار استشراف مستقبل السياسة الخارجية للجزائر الجديدة في المستقبل القريب، نتوقع مواصلة تسجيل نقاط إيجابية أخرى والتقدم أكثر في مسار تنشيطها وترسيخ المبادرة بالفعل والتحرك الاستباقي دبلوماسيا واستراتيجيا. يرتكز هذا التنبؤ على متغيرين أساسيين:

- لحركية المتسارعة للعلاقات الدولية الراهنة وما تعرفه من أزمات دولية متفاقمة وتحالفات ناشئة. جدير بالذكر في هذا المقام أن للحرب الروسية على أوكرانيا أثر على الوزن الدبلوماسي للجزائر فيما يتعلق بملف إمدادات الغاز على المستوى الدولي حيث يمنحها ذلك قدرة تفاوضية إضافية وورقة ضغط بالنظر إلى إمكانياتها في هذا المجال. كما أن لموجة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وخاصة من طرف المملكة المغربية دور كبير في زيادة وتيرة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تعميق حركية واستباقيتها في مواجهة تداعيات هذا التطبيع.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر نهاية 2024، ففي إطار تقييم عهدة الرئيس السيد عبد المجيد تبون، يرجح أنه سيتم تكثيف الجهود والتقدم أكثر في تجسيد مشروع السياسة الخارجية النشطة والاستباقية بمناسبة قرب الاستحقاق الانتخابي وعرض حصيلة عهدته الرئاسية.

الهوامش:

(*)- بخصوص استخدام " **الجزائر الجديدة** ": تجدر الإشارة إلى أن هذه العبارة ليست علمية، ولكنها أصبحت شائعة الاستخدام في الخطاب الرسمي الجزائري لتعبر عن مرحلة ما بعد حراك 2019.

[1]- Emre **TASKIRAN, MEASURING FOREIGN POLICY ACTIVISM THROUGH INTERNATIONAL AGREEMENTS: REGIONAL ORIENTATION AND POLICY ANALYSIS,** Journal of the Faculty of economics and Administrative Sciences, Vol.3, Issue 01, p. 64.

[2]- OLE ELGSTROM, **Active Foreign Policy as a Preventive Strategy Against Dependence**, Cooperation and Conflict, VOL.16, No.04, XVI (1981) at: https://www.jstor.org/stable/45083526

[3] - Charles F. Herman, **Changing Courses : When Governments Choose to Redirect foreign Policy**, International Studies Quarterly, Vol.34, No.1, (Mars 1990), p. 05.

[4] -Amélie Blom et Fréderic Charillon, **Théories et Concepts des Relations Internationales** (Paris : Hachette Livre, 2001) p.95.

[5] - Chris J. Dolan, « **Foreign Policy on the Offensive** », EDITED BY BETTY GLAD AND CHRIS J. Dolan, **STRIKING FIRST THE PREVENTIVE WAR Doctrine AND THE RESHAPING OF U.S. FOREIGN POLICY**, PALGRAVE MACMILLAN, 2004, p.04.

[6] - OLE ELGSTROM, **op.cit.,** p.242.

[7]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 30 ديسمبر 2020، ص 06.

[8]- المرجع نفسه، ص 21.

[9]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر2021، شوهد في 2023/02/10، أنظر: https://premier-ministre.gov.dz

[10]- كلمة رئيس الجمهورية في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية 08 نوفمبر 2020 بقصر الأمم، شوهد في 2023/02/15، أنظر:

https://www.el-mouradia.dz/ar/president/618f967bfd895c001eedf378

[11]– خطاب تنصيب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد المجيد تبون، الجزائر 19 ديسمبر 2019، شوهد في 2023/02/15، أنظر:

https://www.el-mouradia.dz/ar/president/inauguration-speech

[12] – كلمة رئيس الجمهورية في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية 08 نوفمبر 2020 بقصر الأمم، **المرجع السابق**.

[13]– بيان السياسة العامة للحكومة، سبتمبر 2022، شوهد في 2023/02/01، أنظر:

https://www.premier-ministre.gov.dz

[14] - Yahia H. Zoubir, **Algeria's Foreign policy in the post Hirak Era, on February 26/02/2023, at:** https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/09/MECGA_Issue-Brief-7_Zoubir_Final-Web-1.pdf

[15] – اشتراط معاملة ندية... تبون العلاقات الجزائرية الفرنسية يجب أن تعود لطبيعتها، شوهد في 2023/02/01، أنظر:

https://is.gd/zeJn9Q

[16]– **للمزيد من التفصيل حول هذه الوكالة**، أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 20-42، مؤرخ في 17 جمادى الثانية الموافق 11 فبراير 2020، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

[17]– الجزائر تطلب رسميا الانضمام إلى مجموعة بريكس، شوهد في 2023/02/01، أنظر:

https://is.gd/I41c00

[18]– بوقادوم: استحداث هياكل جديدة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، شوهد في 2023/02/1، أنظر: https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/299292-0